12 يونيو 2025

عنوان المبادرة:

الغذاء حق من حقوق الإنسان للجميع! ضمان نظم غذائية صحية وعادلة ومستدامة

الأهداف:

ما لا يقل عن خمس سكان أوروبا لا يحصلون على الغذاء الكافي. وتؤدي النظم الغذائية الصناعية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي واستغلال العمال ومعاناة الحيوانات. يجب على الاتحاد الأوروبي أن يضمن الحق في الغذاء بشكل منهجي وأن يعزز النظم الغذائية الصحية والعادلة والإنسانية والمستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

يتطلب تحقيق هذه الأهداف اقتراح أو تعديل القوانين الأوروبية في المجالات التالية:

- نظم غذائية عادلة وحوكمة ديمقراطية
- دعم مبادرات الحماية الاجتماعية الوطنية
- الاعتراف بأن المنتجات الزراعية والمواد الغذائية ليست سلعا عادية
- دعم الزراعة الإيكولوجية الفلاحية والنظم الغذائية الإقليمية
- مكافحة تركيز الأراضي الزراعية
- دعم نظم البذور الفلاحية
- تنظيم صارم للكائنات المعدلة وراثيا بما في ذلك تلك التي تم الحصول عليها باستخدام تقنيات جينية جديدة
- الإدارة المستدامة للمياه
- تعزيز رفاهية الحيوانات
- دعم استهلاك الفاكهة والخضروات وتنظيم المواد الغذائية شديدة المعالجة
- الشراء المستدام للأغذية
- وضع ملصقات غذائية مفيدة
- وقف هدر الأغذية
- تعزيز الحق في الغذاء في البلدان الثالثة

ندعو الاتحاد الأوروبي إلى جعل الحق في الغذاء حقيقة واقعة وإدراجه في الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي الذي يؤثر على الحق في الغذاء في الاتحاد الأوروبي وخارجه.

المرفق:

ندعو المفوضية الأوروبية (EC) إلى جعل الحق في الغذاء حقيقة واقعة. الحق في الغذاء معترف به في المعاهدات الدولية التي صدقت عليها جميع دول الاتحاد الأوروبي. ويتم ضمانه عندما يتمتع الجميع بإمكانية الحصول على الغذاء الكافي بشكل مستدام. ويتم تحقيقه بشكل منهجي من خلال ضمان الوصول إلى الموارد الإنتاجية، والأجور أو الدخل اللائق، والسياسات الاجتماعية.

نحث المفوضية الأوروبية على:

1. تعزيز لائحة تنظيمية بشأن النظم الغذائية المستدامة والعادلة القائمة على الحق في الغذاء.

2. إنشاء مجلس غذائي للاتحاد الأوروبي لتنسيق الإجراءات، مع إعطاء الأولوية لأصوات الأقل تمثيلاً، ومراعاة عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والقوة السوقية.

3. اقتراح توجيه يهدف إلى دعم المبادرات الوطنية للحماية الاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي للغذاء، والتعاون بين الدول الأعضاء، واعتماد مؤشرات مشتركة لانعدام الأمن الغذائي وتنفيذ الحق في الغذاء.

4. الاعتراف بأن المنتجات الزراعية والمواد الغذائية ليست سلعاً عادية من خلال اقتراح لوائح تهدف إلى (1) حماية الدخل اللائق للفلاحين وغيرهم من صغار منتجي الأغذية والأجور اللائقة للعاملين في سلاسل الأغذية، (2) تمكين الجميع من الحصول على أغذية صحية ومستدامة وبأسعار معقولة، بما في ذلك من خلال تخفيض ضريبة القيمة المضافة، (3) الحد من القوة السوقية للشركات الكبرى في جميع مراحل سلاسل الأغذية، (4) تعزيز أسواق الأغذية المحلية والإقليمية. اقتراح تعديل MiFiD II لحظر أي شكل من أشكال المضاربة في السلع الزراعية والمواد الغذائية.

5. في السياسة الزراعية المشتركة المستقبلية، زيادة الدعم بشكل كبير للمنتجين الصغار، والنظم الغذائية الإقليمية، والعمل اللائق، والزراعة العضوية، والزراعة الإيكولوجية الفلاحية. إعادة إطلاق لائحة لتقليل استخدام المبيدات الاصطناعية والأسمدة الكيماوية ومضادات الميكروبات للحيوانات الزراعية وتربية الأحياء المائية.

6. اقتراح توجيه لتقليل تركيز الأراضي الزراعية، سواء في الاتحاد الأوروبي أو خارجها، وتسهيل تجديد الأجيال والمساواة بين الجنسين في الوصول إلى الأراضي.

7. اقتراح لائحة تنظيمية لدعم استقلالية أنظمة البذور الفلاحية، والتنوع البيولوجي الزراعي، والبذور المناسبة للإنتاج العضوي أو الإنتاج باستخدام مدخلات كيميائية اصطناعية منخفضة.

8. سحب اقتراح إلغاء تنظيم التقنيات الجينية الجديدة (NGTs) أو، بدلاً من ذلك، ضمان مستوى حماية مماثل على أساس لائحة تنظيمية عند إدخال الكائنات المعدلة وراثياً التي تم الحصول عليها باستخدام التقنيات الجينية الجديدة (NGTs) وفقاً للتشريعات السارية حالياً، بما في ذلك على وجه الخصوص شرط الحصول على ترخيص لجميع أنواع التقنيات الجينية الجديدة (NGTs) وإمكانية التتبع ووضع العلامات، وحظر براءات الاختراع على التربية التقليدية والكائنات المعدلة وراثيا التي تم الحصول عليها باستخدام تقنيات الجينوم الجديدة في حالة عدم نشر العمليات التي تمكن من تمييزها عن أي كائن آخر. دعم المعرفة العلمية المستقلة لتنفيذ مبادئ التتبع وتحليل المخاطر والحيطة، بما في ذلك بالنسبة لتقنيات الجينوم الجديدة والقديمة.

9. اقتراح توجيه لإدارة المياه المستدامة في الإنتاج الزراعي ومصايد الأسماك المستدامة.

10. اقتراح لائحة تنظيمية تعزز معايير رعاية الحيوانات، بما في ذلك مطالب المبادرة الأوروبية "إنهاء عصر الأقفاص"، وتدخل تدابير ملموسة للحد من إنتاج واستهلاك المنتجات الحيوانية الصناعية، مع توفير الدعم الكافي للمزارعين خلال مرحلة الانتقال.

11. اقتراح توجيه يهدف إلى تعزيز النظم الغذائية الصحية والمستدامة، ودعم زيادة استهلاك الفواكه والخضروات، وتنظيم استهلاك وتسويق الأغذية والمشروبات شديدة المعالجة للحد من الأمراض غير المعدية والسمنة المرتبطة بها.

12. اقتراح لائحة بشأن الشراء المستدام للأغذية، تطلب من الدول الأعضاء ضمان حصول جميع الأطفال في المدارس العامة على وجبات مدرسية صحية ومغذية ومستدامة وبأسعار معقولة، بما في ذلك من خلال الوجبات المجانية، ومنح السلطات استقلالية أكبر لتطوير النظم الغذائية المحلية.

13. اقتراح لائحة لإصلاح وتوحيد وضع العلامات على الأغذية من أجل زيادة المعلومات المتاحة للمستهلكين بشأن الجودة الغذائية والأصل الجغرافي وطرق الإنتاج والمعايير الاجتماعية والمواد التي قد تكون ضارة. علاوة على ذلك، ينبغي أن تنظم اللائحة الإعلان عن المنتجات التي يجب تقييد استهلاكها، ولا سيما بالنسبة للأطفال.

14. الاعتراف بالطبيعة الهيكلية لفقدان الأغذية وهدرها، واعتماد توجيه لهذا الغرض يتضمن تدابير تنظيمية وسياساتية مناسبة وأهدافاً إلزامية للحد من ذلك في سلاسل الأغذية بأكملها.

15. تعديل مقترحات اللجنة الشاملة ذات الصلة أو، بدلاً من ذلك، توجيه CSDD لحماية الحق في الغذاء والحفاظ على التزامات العناية الواجبة على طول سلاسل الأغذية بأكملها.

16. بالنظر إلى الأنشطة الدولية للاتحاد الأوروبي واتساق سياساته من أجل التنمية، ندعو المفوضية إلى تقديم مقترحات تهدف إلى اعتماد قوانين في المجالات التالية:

(i) تفويضات لفتح المفاوضات اللازمة لإخضاع جميع الاتفاقات التجارية الحالية والمستقبلية لضرورة حماية الحق في الغذاء؛
(ii) لائحة تحظر تصدير أو استيراد المنتجات الزراعية بأسعار لها تأثير سلبي على الزراعة الفلاحية؛ و
(iii) لائحة تحظر تصدير المبيدات الاصطناعية والأسمدة الكيماوية المحظورة في أوروبا إلى بلدان ثالثة.

أحكام المعاهدات التي تعتبرها مجموعة المنظمين ذات صلة بالإجراء المقترح:

المواد 2 و 3 و 21 من معاهدة الاتحاد الأوروبي، والمواد 8 و 11 و 13 و 38-44 و 50 و 101 و 102 و 104 و 106 و 108 و113 و114 و153 و156 و168 و169 و191 و192 و207 و208 و212 و352 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي والبروتوكول 27.